العرب
الأربعاء 2020/05/13
السنة 42 العدد 11701

القاهرة تعيد سياسة نفخ فقاعة الاحتياطات النقدية بالاقتراض

2.77 مليار دولار يرصدها صندوق النقد الدولي لدعم الاقتصاد المصري لمواجهة كورونا

كثفت القاهرة من تحركاتها للحصول على قروض خارجية جديدة بهدف إعادة بناء الاحتياطات النقدية، التي تآكلت بفعل أزمة وباء كوفيد - 19، وهي محاولة يرى خبراء اقتصاد أنها إعادة محاكاة لسيناريو عام 2016، حيث حصلت الحكومة من خلاله على خطوط ائتمان من الأسواق الدولية وتمكنت من مضاعفة السيولة من العملة الصعبة في البنك المركزي.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - تواصل الحكومة المصرية سياسات نفخ فقاعة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية في البنك المركزي عبر التوسع في الاقتراض، أملا في بناء حائط صد لمواجهة تداعيات فايروس كورونا على اقتصادها.

وحذر اقتصاديون من اتباع سياسة البحث عن الحلول السريعة للمشكلات الاقتصادية من خلال الاقتراض، لأنها تزيد الأعباء على الأجيال المقبلة.

وحوّل الوباء البرنامج الثاني للقاهرة مع صندوق النقد الدولي من مساعدات فنية إلى مساندة مشمولة بدعم مالي قدره نحو 2.77 مليار دولار، تضاف إلى قرضها السابق البالغ 12 مليار دولار، ليصل إجمالي ما حصلت عليه منذ نوفمبر 2016 نحو 14.77 مليار دولار.

وجفف كورونا منابع الإيرادات الدولارية للبلاد، وفقد الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية للبلاد في ستة أسابيع نحو 8.5 مليار دولار، ما يعادل 18.7 في المئة من إجمالي الاحتياطي من النقد الأجنبي.

وطبقت القاهرة حظر التجوال الجزئي في منتصف مارس الماضي، وبلغ حجم الاحتياطي بعد التآكل في نهاية أبريل الماضي نحو 37 مليار دولار.

وتسعى القاهرة من خلال قرض الصندوق الجديد، وإن كان ضئيلا، كسب المزيد من ثقة المؤسسات الدولية في قدرة اقتصادها على الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي يفضي إلى التوسع في الاقتراض الخارجي لبناء الاحتياطي مجددا.

ورغم أن مستويات احتياطي النقد الأجنبي عند مستوياته الحالية آمنا، حيث يغطي واردات البلاد من السلع غير البترولية لنحو ثمانية أشهر، إلا أن السياسة النقدية تميل إلى المزيد من التحوّط في ظل عدم اليقين، الذي ينتظر الاقتصاد العالمي، بغض النظر عن تكلفة الاقتراض.

وتصل واردات البلاد السلعية وفق آخر ميزان مدفوعات سنوي نحو 54.9 مليار دولار، بمتوسط شهري نحو 4.6 مليار دولار.

ولكن المشكلة لم تقف عند ذلك الحد فقط، بل قلصت أزمة الوباء الإيرادات السياحية المصرية، والتي تصل إلى نحو 12.6 مليار دولار، بمعدل شهري يدور حول مليار دولار، الأمر الذي يفاقم أوضاع الاقتصاد الذي يعتمد على الاستيراد بشكل كبير، للغذاء أو للمواد الخام اللازمة لعمليات التصنيع، في مواجهة صادرات تصل إلى نحو 16.9 مليار دولار.

وقالت عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب، بسنت فهمي، لـ"العرب"، إن "مصر تواجه عجزا كبيرا في الميزان التجاري، نتيجة شحّ إيرادات العملة الأجنبية بعد الضربة الموجعة لقطاع السياحة، وتراجع تحويلات العاملين في الخارج، وتباطؤ إيرادات قناة السويس، في ظل الكساد العالمي".

بسنت فهمي

على الحكومة البحث عن حلول للتنمية بدلا من توسيع الاقتراض

وتعدّ تحويلات المصريين العاملين أكبر مورد للبلاد من النقد الأجنبي، فيما سجلت خلال العام المالي الماضي نحو 25.1 مليار دولار، فضلا عن التداعيات الحالية لكوفيد – 19 وعودة نسبة من المصريين العاملين في دول الخليج.

وأكدت فهمي أن العجز في الميزان التجاري يترتب عليه بشكل مباشر استنزاف لاحتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، وبالتالي تلجأ الحكومة إلى صندوق النقد، لمحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، لدعم مخزونها من العملة الصعبة والمساعدة في تخطي الأزمة الحالية.

ودعت النائب في البرلمان المصري، الحكومة للبحث عن أساليب من شأنها زيادة معدلات تشغيل مفاصل الاقتصاد بعيدا عن سياسة التوسع في الاقتراض الخارجي التي تزيد من معاناة الأجيال المقبلة.

وتعدّ سياسة الاقتراض من الحلول السهلة التي تركن إليها الحكومات، وتبدو تلك الخطوة في الحالة المصرية شهادة مرور إلى المؤسسات الدولية للحصول على قروض جديدة.

ويؤيد هذا الاتجاه الخبير الاقتصادي، ياسر عمارة، الذي قال لـ"العرب"، إن "الحكومة تسعى لمحاكاة سيناريو 2016 بعد أن حررت سعر صرف العملة، ولجأت إلى صندوق النقد لتتمكن من العبور إلى المقرضين في سوق السندات الدولية، في ظل صعوبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر".

ويسير معدل الدين الخارجي للبلاد في منحنى تصاعدي، وسجل في نهاية ديسمبر الماضي نحو 112.6 مليار دولار بزيادة قيمتها 16 مليار دولار خلال العام الماضي، مقارنة بمستويات بلغت 96.6 مليار دولار بمقارنة سنوية.

ويطمئن البنك المركزي لهذه القروض، لأن 101.3 مليار دولار منها طويلة الأجل، فيما يبلغ حجم الديون قصيرة الأجل نحو 11.3 مليار دولار.

ولعل قبول الاستدانة بمستويات فائدة مرتفعة يزيد من وتيرة الاقتراض، حيث سجل الدين طويل الأجل نحو 98.3 مليار دولار في سبتمبر الماضي، ونحو 86.3 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2018، أما الدين قصير الأجل فقد بلغ نحو 11 مليار دولار في سبتمبر الماضي و10.3 مليار دولار في نهاية 2018.

ويتوزع هيكل الدين الخارجي على نحو 54.5 في المئة للحكومة، وتعادل 61.4 مليار دولار، وهو دين طويل الأجل بالكامل، وينقسم إلى قرابة 21 مليار دولار سندات، وأكثر من أربعين مليار دولار قروض.

وجاء المركزي في المرتبة الثانية بنحو 24.7 في المئة، برصيد 27.8 مليار دولار، منها نحو 24.6 مليار دولار ديون طويلة الأجل، وحوالي 3.2 مليار دولار ديون قصيرة الأجل.

ويتوزع الدين طويل الأجل على المركزي بأكثر من ستة مليارات دولار قروضا ونحو 17.2 مليار دولار عملات

ياسر عمارة

قرض صندوق النقد شهادة عبور مصر لسوق السندات الدولية

وودائع، و1.2 مليار دولار حقوق سحب خاصة من المؤسسات الدولية.

وعلى صعيد الدين قصير الأجل فإنه يتوزع على نحو 570.7 مليون دولار قروضا، ونحو 2.5 مليار دولار عملات وودائع.

ويصل نصيب الفرد في مصر من إجمالي الدين الخارجي نحو 1126 دولار، وهذه الحصة مرشحة للصعود في ظل تسارع وتيرة الاقتراض.

وتحتاج القاهرة لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية الاتجاه إلى توطين الصناعات، وإنتاج السلع الأساسية التي تستوردها من الخارج، خاصة في قطاع الغذاء، مع إيجاد حلول لمشكلات التصنيع وإحلال المواد الخام المحلية في الصناعة من أجل زيادة القيمة المضافة.

وتحتاج القاهرة لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية الاتجاه إلى توطين الصناعات، وإنتاج السلع الأساسية التي تستوردها من الخارج، خاصة في قطاع الغذاء، مع إيجاد حلول لمشكلات التصنيع وإحلال المواد الخام المحلية في الصناعة من أجل زيادة القيمة المضافة.

مرحلة جديدة لإعادة ترتيب الحسابات

وفي خضم ذلك ثبتت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تصنيفات العملات الأجنبية والمحلية طويلة الأجل للحكومة المصرية عند بي 2 مع الحفاظ على نظرة مستقبلية مستقرة.

ويقول خبراء الوكالة إن هذا التنصيف تعكس نقاط القوة والتحديات الائتمانية المستمرة في مصر، والتي لا تتوقع موديز تغييرها بشكل جوهري مقارنةً بالدول ذات التصنيف المماثل خلال الصدمة العالمية المنجرة عن الوباء.

مبادرات عمانية لإدخال قطاع اللوجستيات إلى العصر الرقمي

مسقط - عزّزت الحكومة العمانية من رهاناتها على التكنولوجيا لتطوير قطاع اللوجستيات وخاصة للموانئ بهدف تعزيز كفاءة التشغيل والاستخدام الأمثل للبيانات والطاقة وتحسين القدرة التنافسية والمؤثرات البيئية.

ولدى مسقط طموحات كبيرة للنهوض بالبنية الأساسية لقطاع النقل البحري، لتعزيز دور الموانئ الثلاثة مسقط وصحار وصلالة والتي تستقبل أكبر سفن العالم.

وقَطع قطاع التكنولوجيا بمركز عُمان للوجستيات التابع للمجموعة العمانية العالمية للوجستيات (أسياد) المملوكة للدولة شوطا في هذا المضمار عبر رقمنة القطاع وابتكار الحلول الذكية بهدف الاستفادة من التطورات التقنية المتسارعة عالميا وإقليميا.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لرئيس وحدة الدعم المساند للتكنولوجيا بمجموعة أسياد علي الشيذاني قوله إن "المجموعة أطلقت برنامجا للاستشارات التقنية اللوجستية لتوفير الخدمات للأفراد والمشاريع الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات".

وتقول الحكومة إن التكنولوجيا ستقود إلى تطوير قدرات القطاع لتحقيق مؤشرات متقدمة في جانب التسهيل التجاري وكذلك زيادة مساهمته في الناتج المحلي وفق استراتيجية 2040.

وأطلقت أسياد مبادرة لعرض واختبار التقنيات الناشئة والحديثة للتحديات اللوجستية لزيادة الوعي بالقطاع وفوائده من خلال التواصل مع أكثر من 40 شركة محلية وعالمية.

وقدمت المجموعة اختبار تقنيات حديثة من ضمنها إطلاق الروبوت الغواص، في ميناء السلطان قابوس ودعوة جميع المعنيين من موانئ السلطنة لتجربة التقنية التي تساعد في تشخيص البنية الأساسية للميناء في أعماق وظروف لا يستطيع الغواصون العاديون تحمُّلها.

كما تمّت تجربة الطائرة بدون طيار في ميناء صحار لتقوم بمهمة تحديد واكتشاف الأضرار على سطح الأرصفة، فضلاً عن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل الصور الملتقطة بواسطة الدرون.

في قلب معركة النهوض بالاقتصاد

طموحات سودانية لتحفيز المغتربين على الاستثمار في صناعة الألبان

الخرطوم - وجّه المستثمرون السودانيون أنظارهم إلى صناعة الألبان واللحوم بعد أن فقدت بريقها في السنوات الماضية بفعل الأزمات الاقتصادية التي خلفها نظام الرئيس المخلوع عمر البشير.

وهناك طموحات بدت واضحة من قبل الحكومة الانتقالية لجذب المغتربين، ومن بينهم رجل الأعمال أحمد التيجاني، وهو المدير التنفيذي لشركة الروابي للألبان، والتي تتخذ من دبي مقرا لها.

وتعتبر شركة الألبان والعصير الرائدة في دولة الإمارات، والتي تأسست في العام 1989، الأكبر من نوعها من حيث حجم القطيع وإنتاجه في الدولة.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية للتيجاني قوله خلال اجتماع عبر تقنية الفيديو كونفرنس حول "دور قطاع الألبان واللحوم في دعم الاقتصاد السوداني"، والذي نظمه برنامج نقل المعرفة المحلي أن لديه مشروعا سيتم إطلاقه خلال الفترة القليلة المقبلة لدعم القطاع.

وأعلن أن شركة الخبراء للإنتاج الزراعي والحيواني، التي لا تزال تحت التأسيس، ويرأس مجلس إدارتها، أن لديها خطة لزيادة عائدات البلاد من الألبان واللحوم لتبلغ نحو 125 مليار دولار بحلول 2030 مع توفير أكثر من عشرين ألف فرصة عمل.

وقال التيجاني إن "المشروع سينفذ على ثلاث مراحل ويشتمل على مخطط لإنتاج الأعلاف وتربية وتسمين العجول ومصنع لمنتجات الألبان ومصنع للمنتجات الغذائية ومعهد لتدريب الحرفيين وصغار المربين".

وتبلغ تكاليف المشروع حوالي 200 مليون دولار وسيقام المصنع الرئيسي بالمنطقة الحرة بمدينة بورتسودان والمزرعة بمدينة عطبرة.

وتأتي هذه الخطوة بغرض تعظيم فرص الاستفادة من المهاجرين والخبراء والكفاءات السودانية بالخارج خاصة الذين قادوا تجارب ناجحة في ريادة الأعمال والمشاريع على المستوى الإقليمي والدولي من أجل تحقيق قيمة مضافة لموارد السودان المختلفة خاصة الزراعية والحيوانية.

ويقول الأمين العام لجهاز تنظيم شؤون السودانين بالخارج مكين حامد تيراب أن المشروع هو بداية لإنفاذ العديد من الشراكات التي من شأنها استعادة الثقة بين المهاجرين والدولة.

وأوضح أنه يجب تذليل كل المعوقات وإيقاف الجبايات وتبسيط الإجراءات المقيدة التي ظلمت المهاجرين كثيرا ولسنوات طويلة وأكد على ضرورة تحسين بيئة الاستثمار للسودانيين بالخارج بوصفها خطوة أولى لجعلهم شركاء حقيقيين لدعم عمليات التنمية والاستقرار ولتحقيق طموحاتهم وتسهيل عودتهم والمساهمة في بناء الدولة السودانية بعد ثورة ديسمبر.

أحمد التيجاني

سنطلق مشروعا بقيمة 200 مليون دولار سينفذ على 3 مراحل

ودخلت الحكومة الانتقالية معركة شاقة لتحريك قطاع الثروة الحيوانية المتعثر عبر الإعلان عن حزمة من التدابير لإنعاشه، يرى كثير من المختصين أنها غير كافية.

وفشل القطاع، الذي يعتبر نفط السودانيين الحقيقي، في أداء دوره كمصدر للنقد الأجنبي ومعزّزا للنمو الاقتصادي وقطاع الصادرات في البلاد.

وتكشف أرقام رسمية أن أعداد الماشية في السودان تبلغ 109 ملايين رأس، مكنت قطاع الثروة الحيوانية من أن يكون أحد أهم موارد النقد الأجنبي، إلا أن صادراته السنوية لا تتعدى المليار دولار.